



Distr.: GENERAL

E/ECA/CODI/5/7
29 April 2007



ARABIC
Original: ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لافريقيا
الدورة الخامسة للجنة المعلومات الإنمائية
أديس أبابا - (إثيوبيا)
29 نيسان / أبريل - 4 أيار / مايو 2007

تقييم عملية تنفيذ نظام الحسابات
الوطنية في إفريقيا لعام 1993

المحتويات

صفحة

المحتويات

1	معلومات أساسية ومنهجية تقييم	أولاً -
1	الامتثال المفاهيمي بنظام الحسابات الوطنية لعام 1993	ثانياً -
2	تقييم الامتثال المفاهيمي لنظام الحسابات الوطنية لعام 1993	الجدول 1 -
2	نطاق الحسابات	ثالثاً -
2	تقييم البلدان وفقاً لمعالم التطور ومجموعة الحد الأدنى المطلوبة (MRDS) ...	الجدول 2 -
2	مصدر البيانات	رابعاً -
3	المشاكل المؤسسية	خامساً -
4	سداسياً - توصيات ودور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	
4	سابعاً - نقاط للنقاش	
			المرفقات
		المرفق الأول- الجداول القطرية	
		المرفق الثاني- التوصيات الصادرة عن الدورة الأولى للجنة المعلومات الإنمائية	
		الإجراءات المقترنة بواسطة اللجنة الفرعية	
		المرفق الثالث- التوصيات الصادرة عن الدورة الثانية للجنة المعلومات الإنمائية	
		المرفق الرابع- التوصيات الصادرة عن الدورة الثالثة للجنة المعلومات الإنمائية	
		المرفق الخامس- التوصيات الصادرة عن الدورة الثالثة للجنة المعلومات الإنمائية	
		المرفق السادس- تعريف معلم التطور	

أولاً- معلومات أساسية ومنهجية تقييم

1 - يوجز هذا التقرير التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام 1993 تمشياً مع منهجية التقييم التي وافق عليها الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعنى بالحسابات الوطنية (ISWAGNA)، الذي تم إنشاؤه لتنسيق المسائل ذات الصلة بتنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام 1993. وقد أوصى الفريق المذكور باستخدام منهجية تقييم قطرية لمعالم التطور والامتثال المفاهيمي، اللذين تم استخدامهما للدراسات الاستقصائية وعمليات التقييم.

2 - تشير المعلم إلى التغطية فيما يتعلق بمجموعة من الحسابات والجداول التي يصدرها البلد المعنى. يبد أن المعلم لا توضح ما إذا كانت هذه المجموعة من الحسابات تستخدم التعاريف المتعلقة بنظام الحسابات الوطنية لعام 1968، أو مفاهيم ومنهجية نظام الحسابات الوطنية لعام 1993. وقد حدد الفريق المشترك بين الأمانات المعنى بالحسابات الوطنية (ISWAGNA) مجالين رئيسين يتباين تقييماً أفضل لمدى قيام البلدان بتنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام 1993: التقييد بنظام الحسابات الوطنية لعام 1993، وحجم الحسابات والجداول التي تم تجميعها.

3 - تمكنت اللجنة الاقتصادية لأفربيقا خلال دورات تدريبية قامت بتنظيمها خلال زيارات قطرية في الفترة 2005/2006، من جمع معلومات بشأن تنفيذ نظام الحسابات الوطنية لما يزيد عن عشرين بلداً، وتم أيضاً تلقي معلومات إضافية بشأن التقييد المفاهيمي من مختلف المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية والمشروعات الإحصائية، وبصورة إجمالية هناك 45 بلداً خضعت للتقييم أو قدمت تقارير في هذا الخصوص (أنظر الملحق 1).

4 - على الرغم من أن مجموعة الحسابات التي يقوم بتحميها أي بلد قد تشير بالفعل إلى وجود نوعية مصادر البيانات والقدرات المؤسسة، فإن تقييم حلقة العمل قد تمت مطابقتة مع تقارير أخرى صادرة عن منظمات إقليمية فرعية وإقليمية بالإضافة إلى مشروعات إحصائية، بما في ذلك إطار تقييم نوعية البيانات (DQAF)، ومشاركة البلد المعنى في النظام العام لنشر البيانات (SDDS) أو المعيار الخاص لنشر البيانات وتقييم قدرات ذلك البلد على المشاركة في برنامج المقارنات الدولية. ونتيجة لذلك، ستنسخ التقارير أيضاً إلى تسلیط الضوء على المسائل والإجراءات الرئيسية لتنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام 1993.

ثانياً- الامتثال المفاهيمي لنظام الحسابات الوطنية لعام 1993

5 - يشير التقييم القطري إلى معرفة ما إذا كانت مجموعة الحسابات قد تم تجميعها غالباً طبقاً لمفهوم نظام الحسابات الوطنية لعام 1993، ويشير أيضاً إلى المجموع التراكمي والعمليات الاقتصادية التي لا تزال قيد التجميع طبقاً لتعريف نظام الحسابات الوطنية لعام 1968. وقد أكد التقييم القطري الوارد في الجدول 1 أدناه الاتجاهات التي مفادها أن عدد ونسبة متزايدة من البلدان تتزامن بمفاهيم نظام الحسابات الوطنية لعام 1993، حيث زادت النسبة المئوية للامتثال من 33 في المائة إلى 55 في المائة.

الجدول 1- تقييم الامتثال المفاهيمي لنظام الحسابات الوطنية لعام 1993

النسبة المئوية	عدد الحسابات الوطنية لعام 1993 غالباً	عدد الأجرة	عام التقييم
55 في المائة	25	45	2006
33 في المائة	9	28	2004
24 في المائة	6	21	2001

فيما يلي الصعوبات المفاهيمية الرئيسية الثلاث التي تم تحديدها: قياس إنتاج الأسر المعيشية والإنتاج غير الرسمي، وخدمات الوساطة المالية المقيدة على نحو غير مباشر (FISIM) وقياس خفض القيمة في المخزون الرأسمالي اللازم لتقدير الإجمالي الصافي مثل صافي المنتجات المحلية.

ثالثاً- حجم الحسابات

6 - تؤكد عمليات التقييم أيضاً أنه ليس هناك زيادة أساسية في عدد البلدان التي تقوم بتحمي مجموعة الحد الأدنى من البيانات المطلوبة (MRDS) سنوياً. ويقوم حتى الآن الغالبية الساحقة من البلدان بتحمي إجمالي الناتج المحلي فقط من خلال المصروفات والصناعات بالأسعار الحالية والثابتة، على الرغم من شحذيل بعض التقدم المحرز في تحميع جداول المدخلات - المخرجات (IO)، وهو لا يشكل جزءاً من مجموعة الحد الأدنى من البيانات المطلوبة (MRDS)، على الرغم من أن جداول المدخلات - المخرجات

هي إطار أساسى لتقيير دقيق لإجمالي الناتج المحلي؛ والتجميع السنوى للحسابات المؤسسية لأى قطاع لا يزال يشكل تحدياً كبيراً لجامعة البيانات.

7 - هناك أحد عشر بلداً تُعتبر بلدان منفذة لنظام الحسابات الوطنية لعام 1993، أي أنها تقتيد بمقاييس نظام الحسابات الوطنية لعام 1993 وتقوم أيضاً بتحصي مجموعات الحد الأدنى من البيانات المطلوبة سنوياً، ومن حيث النسبة المئوية، فإن معدل التنفيذ لنظام الحسابات الوطنية لعام 1993 بالنسبة للبلدان الأفريقية يقدر بنسبة 24 في المائة. وتشمل البلدان المنفذة لنظام الحسابات الوطنية لعام 1993: بوتسوانا، الكاميرون، موزامبيق، النيجر، ونيجيريا؛ في حين أن البلدان الأربع المشتركة في المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) هي تونس، جنوب إفريقيا، مصر والمغرب.

الجدول 2: تقييم البلدان وفقاً لمعلم التطور ومجموعة الحد الأدنى من البيانات المطلوبة (MRDS)

عام التقييم	عدد الإجابات	عدد البلدان المنفذة لنظام الحسابات السنوية لعام 1993	الحسابات السنوية لعام 1993
2006	45	11	24 في المائة
2004	28	7	25 في المائة
2001	21	6	24 في المائة

رابعاً. مصادر البيانات

8 - إن توافر ومدى تغطية وتواءر مصادر البيانات تؤثر كلها بصورة كبيرة على نوعية ومدى حسن تقويت الحسابات الوطنية. والتغيرات الرئيسية الثلاث الملاحظة فيما يختص بالبيانات هي في معظم الحالات: استكمال سجلات الأعمال التجارية، والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية أو تعدادات السكان ومسح القطاع غير الرسمي، والمبادرات المتقدمة لسد هذه التغيرات تعتمد على توفير الموارد المالية والبشرية؛ ولذا فعندما تكون الأموال غير كافية فإن هذا يؤدي إلى عدم انتظام إجراء المسح وفي بعض الحالات تصل المدة الفاصلة بين عمليات المسح إلى خمس سنوات أو تزيد.

9 - ومع ذلك، فإن استخدام الفعل للسجلات الإدارية لم يتم دراسته بصورة كاملة؛ ومن بين أشياء أخرى، فإن السجلات الإدارية الرئيسية التي تعتبر هامة لتحصي الحسابات الوطنية هي قاعدة البيانات لضربيات القيمة المضافة، والبيانات المالية للمؤسسات الجارية، والاحصاءات المصرفية والنقدية. ولكن امكانيات الحصول على البيانات الإدارية قد تتوقف على الاتفاقيات الرسمية بين المكاتب الإحصائية المركزية، والمصارف المركزية وإدارات الإيرادات الضريبية، إلا في عدد قليل جداً من البلدان.

10 - إن توفر ونوعية مصادر البيانات بمثابة فقط جزءاً من عملية التجميع، التي تتطلب أيضاً عاملين ذوي مهارات عالية لمعالجة مصادر البيانات؛ كما أن مرحلة معالجة البيانات تشكل أيضاً تحدياً لجامعة البيانات، وبصفة خاصة إذا كانت إدارات الحسابات الوطنية تعاني من النقص في العاملين.

خامساً. المشاكل المؤسسية

11 - يتم في 39 من 45 بلداً إفريقياً (87 في المائة) تجميع الحسابات الوطنية بواسطة المكاتب الإحصائية الوطنية وبالاشتراك مع المصارف المركزية في بلدانها على وجه التحديد ناميبيا وجنوب إفريقيا، وبواسطة الوزارة المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي في أربعة بلدان هي: إثيوبيا، غامبيا، الكونغو، مصر. بينما أنه، يتعلق بالتعاون الفني، والموارد البشرية ومصادر البيانات، فإن المصرف цركي هو أقرب شركاء المكاتب الإحصائية المركزية. وبما أنه يتم تشجيع هذه المؤسسات الوطنية على التعاون، فإن التقرير لن يتناول التساؤل بشأن ما هي المؤسسات الملائمة التي تتعين تكليفها بموجب القوانين الإحصائية بتجميع الحسابات الوطنية؛ ومع ذلك، فإن مكاتب الإحصاءات الوطنية تلبي في معظمها لمعايير المحددة من جانب المبادئ الأساسية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالإحصاءات الرسمية.

12 - يشير التقييم إلى أن المؤسسات الوطنية تتبع بالعديد من الواجبات التي تشمل تعدادات السكان، والمسوح والشؤون المالية، وميزان المدفوعات والحسابات الوطنية؛ ففي ستة عشرة من بين 45 بلداً (13 في المائة من الحالات) ت FOLLOW إدارة او برنامج يتكون مما يزيد عن خمسة وعشرين عاملاً، بتحصي الحسابات الوطنية. ومن بين هذه البلدان التي لديها عدد كافٍ من العاملين المكرسين للحسابات الوطنية، هناك بعض البلدان المنفذة لنظام الحسابات الوطنية لعام 1993 مثل تونس، وجنوب إفريقيا، الكاميرون، مصر، المغرب. وفيما يتعلق بالجزء الأكبر من الحالات (86 في المائة)، فإن المسؤوليات المتعلقة بتجميع الحسابات الوطنية تقع على عائق قسم أو وحدة تتكون من أربعة موظفين مهنيين وخمسة موظفين مساعدين؟ ومن الواضح أن القيد في مجال توافر العاملين ودور انهم تبرز كتحديات رئيسية أمام التجميع السنوي لمجموعة الحد الأدنى من البيانات المطلوبة (MRDS).

13 - وفيما يتعلق بالطلب على الإحصاءات، فإن المطلوب من هذه المؤسسات هو تجميع حسابات وطنية متناسبة وسريعة بما في ذلك الحسابات الوطنية النهائية ومجموعة من الحسابات التمهيدية، والمؤقتة والنهائية؛ وينتزع من المؤسسات ليس فقط تجميع مجموعات الحد الأدنى من البيانات المطلوبة (MRDS)، وحسابات القطاع المؤسسي، بل أيضاً تجميع الحسابات الوطنية الرابع سنوية (QNA)، وإجمالي الناتج

المحلّي في تعادل القوة الشرائية (PPP)، والحسابات الفرعية للتعليم، والبيئة، والساحة وقضايا الجنسين. وهذه المطالب ناشئة في معظمها من سياسات التكامل الإقليمي، أو السياسات الإنمائية الوطنية والدولية.

سادساً- توصيات ودور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

14 - طبقاً لنتائج التقييم، أبدت البلدان الأفريقية حاجتها إلى المساعدة الفنية فيما يتعلق بالعديد من جوانب نظام الحسابات الوطنية لعام 1993، بما في ذلك:

- (أ) الخدمات الاستشارية بشأن التنظيم والإدارة في مجال الإحصاء، بما يشمل صوغ استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات (NSDS)؛
- (ب) توفير دورات وحلقات عمل تدريبية مكثفة ومنتظمة حول الحسابات الوطنية؛
- (ج) إجراء دراسات رائدة بشأن تطوير مصادر البيانات الأساسية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بقياس الأسر المعيشية والقطاع غير الرسمي والمؤسسات التي لا تسعى إلى تحقيق الربح (NPISH)؛
- (د) معالجة البيانات الأساسية في الحسابات الوطنية ووضع جداول تحويلية؛
- (هـ) تنفيذ المراجعة الخاصة بنظام الحسابات الوطنية لعام 1993؛
- (و) تجميع احتساب شامل لتكوين رأس المال الثابت وخفض قيمة رأس المال.

سابعاً- نقاط النقاش

15 - يُرجى من المجتمعين الاعراب عن وجهات نظرهم بشأن النقاط التالية:

- (أ) الحجم الملائم لبرنامج الحسابات الوطنية في المكاتب الإحصائية الوطنية، لمعالجة العوائق المتعلقة بالموارد البشرية على الصعيد القطري، فعلى سبيل المثال، فقد أشير في مرات كثيرة خلال الاجتماعات السابقة إلى عدد يتراوح ما بين 15 و 25 من الموظفين "الفنيين، تبعاً للبلد؛"
- (ب) سياسة استبقاء العاملين المهرة ووسائل الحد من تنقلات العاملين؛
- (ج) توفير التدريب الداخلي للاحصائيين وبصفة خاصة في معالجة مصادر البيانات؛
- (د) مستوى وشكل التعاون بين المكتب الإحصائي، والمصرف центральный ووزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط؛ وبصفة محددة في وضع مذكرة تفاهم بشأن تقاسم ومعالجة المعلومات، بما في ذلك البيانات المالية، وقاعدة البيانات الخاصة بضريبة القيمة المضافة وسجلات الأعمال التجارية.

المرفق الأول- الجداول القطرية

مصدر البيانات: المسوح؛ تعداد السكان والسجلات الإدارية و المسوح القطاعات غير الرسمية	العام الأخير المرجعي	مجموعة الحسابات التي يتم تجميعها سنويًا			الامثل المفاهيمي	التدابير المؤسسية مكتب الإحصاءات الوطنية، المصرف المركزي ووزارة المالية	هكل المكتب أو حجم المكتب، عدد العاملين المهنيين	البرنامـج	البلـد
		الاشتراك في النظام العام لنشر البيانات (GDDS)/المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS)	الحسابات الوطنية الرابع (QNA)	مرحلة التطور					
X	1996	النظام العام لنشر البيانات		1	X	93 نظام الحسابات الوطنية	5	إدارة	إثيوبيا ١
	1992	النظام العام لنشر العام لنشر البيانات		2		68 نظام الحسابات الوطنية	-	إدارة	أنغولا ٢
/1997 98		النظام العام لنشر البيانات		1		68 نظام الحسابات الوطنية	6	قسم	أوغندا ٣
X	1985	النظام العام لنشر البيانات	X	2	X	68 نظام الحسابات الوطنية	7	قسم	بنن ٤
X	1994	النظام العام لنشر البيانات	X	4	X	93 نظام الحسابات الوطنية	4	قسم	بوتسوانا ٥
X	1985	النظام العام لنشر البيانات		2	X	68 نظام الحسابات الوطنية	8	وحدة	بوركينا فاسو ٦
X	1995	النظام العام لنشر البيانات	X	2	X	93 نظام الحسابات الوطنية	-	شعبة	تشاد ٧
X	2000	النظام العام لنشر البيانات		2		93 نظام الحسابات الوطنية	9	شعبة	توغو ٨
	-	المعيار الخاص لنشر البيانات	X	3		93 نظام الحسابات الوطنية	16	إدارة	تونس ٩

مصادر البيانات: المسوح؛ تعداد السكان والسجلات الإدارية	مجموعه الحسابات التي يتم تجميعها سنويًا				الامثل المفاهيمي	التدابير المؤسسة مكتب الإحصاءات الوطنية، المصرف المركزي ووزارة المالية	
X	1992	النظام العام لنشر البيانات	1		93 نظام الحسابات الوطنية	ادارة	تنزانيا 10
-			1		68 نظام الحسابات الوطنية	قسم	جزر القمر 11
1985	النظام العام لنشر البيانات		2		93 نظام الحسابات الوطنية	وحدة	جمهورية أفريقيا الوسطى 12
2000	المعيار الخاص لنشر البيانات	X	4		93 نظام الحسابات الوطنية	شعبة	جنوب أفريقيا 13
1987	النظام العام لنشر البيانات		2		68 نظام الحسابات الوطنية	وحدة	جمهورية الكونغو الديمقراطية 14
1980	النظام العام لنشر البيانات		1		68 نظام الحسابات الوطنية	وحدة	الرأس الأخضر 15
1995	النظام العام لنشر البيانات		1		68 نظام الحسابات الوطنية	شعبة	رواندا 16
1994			1		68 نظام نشر الحسابات الوطنية	قسم	زامبيا 17
X	1990	النظام العام لنشر البيانات	2	X	68 نظام نشر الحسابات الوطنية	قسم	زمبابوي 18
	1996	النظام العام لنشر البيانات	1		93 نظام الحسابات الوطنية	ادارة	سان تومي وبرينسيبي 19
	1987	النظام العام لنشر البيانات	2	X	93 نظام الحسابات الوطنية	مكتب	السنغال 20

مصدر البيانات: المسوح؛ تعداد السكان والسجلات الإدارية		مجموعة الحسابات التي يتم تجميعها سنويًا				الامثل المفاهيمي		التدابير المؤسسية مكتب الإحصاءات الوطنية، المصرف المركزي ووزارة المالية		
	/1981 82	النظام العام لنشر البيانات		1		68 نظام الحسابات الوطنية	5	مديرية	السودان	21
X	2001	النظام العام لنشر البيانات		3		93 نظام الحسابات الوطنية	3	قسم	سيراليون	22
	1986	النظام العام لنشر البيانات		1		68 نظام الحسابات الوطنية	1	وحدة	سيشيل	23
	1989	النظام العام لنشر البيانات		1		68 نظام الحسابات الوطنية	16	وحدة	غابون	24
X	/1976 77	النظام العام لنشر البيانات	X	2	X	68 نظام الحسابات الوطنية	7	قسم	غامبيا	25
X	1993	النظام العام لنشر البيانات	X	2	X	68 نظام الحسابات الوطنية	6	قسم	غانا	26
	1986	النظام العام لنشر البيانات		2		68 نظام الحسابات الوطنية	7	شعبة	غينيا	27
X	1986	النظام العام لنشر البيانات	X	2	X	68 نظام الحسابات الوطنية	7	إدارة	غينيا بيساو	28
X	/1989 90	النظام العام لنشر البيانات		3	X	93 نظام الحسابات الوطنية	19	إدارة	الكاميرون	29
X	1996	النظام العام لنشر البيانات		3	X	93 نظام الحسابات الوطنية	15	إدارة	كوت ديفوار	30
	1990	النظام العام لنشر البيانات		1		68 نظام الحسابات الوطنية	-	قسم	الكونغو	31
	2001	النظام العام لنشر البيانات		2	X	68 نظام الحسابات الوطنية	3	قسم	كينيا	32

مصدر البيانات: المسوح؛ تعداد السكان والسجلات الإدارية	مجموعه الحسابات التي يتم تجميعها سنويًا				الامثل المفاهيمي		التدابير المؤسسة مكتب الإحصاءات الوطنية، المصرف المركزي ووزارة المالية	وحدة	ليبيريا	33
	X	1981	النظام العام لنشر البيانات	1	68 نظام الحسابات الوطنية	5				
		1995	النظام العام لنشر البيانات	2	X	93 نظام الحسابات الوطنية	-	قسم	ليسوتو	34
X	1987	النظام العام لنشر البيانات	2		68 نظام الحسابات الوطنية	8	شعبة	مالي	35	
X	1995	النظام العام لنشر البيانات	2		68 نظام الحسابات الوطنية	6	قسم	مدغشقر	36	
X	/2001 02	المعيار الخاص لنشر البيانات	X	4	X	93 نظام الحسابات الوطنية	20	وحدة	مصر	37
X	1980	المعيار الخاص لنشر البيانات	X	4		68 نظام الحسابات الوطنية	36	مديرية	المغرب	38
	1994	النظام العام لنشر البيانات	2		68 نظام الحسابات الوطنية	-	ادارة	ملاوي	39	
	1985	النظام العام لنشر البيانات	1		68 نظام الحسابات الوطنية	5	ادارة	موريتانيا	40	
X	-	النظام العام لنشر البيانات	X	2	X	93 نظام الحسابات الوطنية	12	وحدة	موريشيوس	41
	1996	النظام العام لنشر البيانات	3		X	93 نظام الحسابات الوطنية	7	قسم	موزambique	42
	1995	النظام العام لنشر البيانات	2		X	93 نظام الحسابات الوطنية	-	قسم	ناميبيا	43
X	1987	النظام العام لنشر البيانات	3		X	93 نظام الحسابات الوطنية	11	وحدة	النيجر	44

مصادر البيانات: المسوح؛ تعداد السكان والسجلات الإدارية	مجموعة الحسابات التي يتم تجميعها سنويًا			الامثل المفاهيمي		التدابير المؤسسية مكتب الإحصاءات الوطنية، المصرف المركزي ووزارة المالية		
X	1990	النظام العام لنشر البيانات	X	4	X	93 نظام الحسابات الوطنية	22	ادارة نيجيريا 45

المرفق الثاني - التوصيات الصادرة عن الدورة الأولى للجنة المعلومات الإنمائية

تنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام 1993 في أفريقيا- الدورة الأولى للجنة المعلومات الإنمائية
بحث اللجنة الفرعية هذا البند من جدول الأعمال والوثائق التالية:

(أ) تنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام 1993

- تقرير مرحلٍ بشأن تنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام 1993 في أفريقيا؛
- برنامج المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (AFRISTAT) في الحسابات الوطنية.

(ب) تقرير بشأن مسح حول استخدام النظم الحاسوبية الدقيقة والبرمجيات المتخصصة لتجمیع الحسابات الوطنية في أفريقيا.

الإجراءات المتخذة بواسطة اللجنة الفرعية

قامت اللجنة الفرعية بما يلي:

- (أ) أخذت علماً بالتقدم غير المرضي في تنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام 1993 في أفريقيا؛
(ب) أخذت علماً أيضاً ببرنامج المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (AFRISTAT) في الحسابات الوطنية؛
(ج) أخذت في الاعتبار أن الحسابات الوطنية هي وسيلة أساسية لصياغة السياسات، وتحطيم ورصد وتقدير الأداء الاقتصادي على الصعيد الوطني، علاوةً على تعزيز التكامل الإقليمي والإقليمي الفرعي؛
(د) وحيث الحكومات الأفريقية على إيلاء الاهتمام اللازم والمستمر لعملية تنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام 1993 وذلك عن طريق اتخاذ الخطوات الملائمة في هذا السياق، وضمان أن تترابط مع الاستراتيجيات المتوسطة والطويلة المدى ذات الصلة؛
(ه) حيث أيضاً اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة تقديم المساعدة الفنية إلى بلدان المنطقة في إعداد وثائق المشروع، وكذلك تجمیع الحسابات الوطنية في إطار نظام الحسابات الوطنية لعام 1993؛
(و) طلبت من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا توجيه اهتمام مؤتمر الوزراء إلى أهمية تنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام 1993؛
(ز) طلبت من وكالات التعاون الثنائي والمتعلقة الأطراف الشروع في برنامج متعدد الجوانب ومنسق لفترة خمسة أعوام للمساعدة الإقليمية لتنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام 1993 مع التأكيد على تجمیع حسابات القطاعات المؤسسية؛
(ح) شجّعت المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على مواصلة توفير المساعدة الفنية لدول الأعضاء في تجمیع الحسابات الوطنية في إطار نظام الحسابات الوطنية لعام 1993 وكذلك تحسين الإحصاءات الاقتصادية الأساسية.

المرفق الثالث- التوصيات الصادرة عن الدورة الثانية للجنة المعلومات الإنمائية

طبقاً للتقييم السابق لتنفيذ "نظام الحسابات الوطنية لعام 1993" ، الذي تم تقديمها إلى الدورة الثالثة "للجنة المعلومات الإنمائية" وصادقت عليه "اللجنة الفرعية المعنية بالإحصاءات" ، أشار التقرير إلى المسائل التالية:

- (1) المنهجيات التي تم استخدامها لتقديم عملية تنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام 1993 في إفريقيا ونتائج المسح الذي تم إجراؤه في ذلك الصدد؛
- (2) معدل الاستجابة المنخفض الذي كان نتيجة لعدم المبالغة من جانب الأجهزة الإحصائية الوطنية للاستجابة لهذا النوع من المسح؛
- (3) المستوى الضعيف لنقل المعرفة الفنية المتوفرة لدى الخبراء الزائرين إلى الخبراء والافتقار إلى الاستمرارية في الإجراءات المتخذة في هذا الصدد؛
- (4) الافتقار المتواصل للموارد المالية والبشرية للتمكن من اتخاذ الإجراءات الفعالة لتنفيذ "نظام الحسابات الوطنية لعام 1993"؛
- (5) تردد السلطات في الاستفادة التامة من البيانات التي تصدر في إطار نظام الحسابات الوطنية لعام 1993، نتيجة للتغيير في المفاهيم والتفاصيل الإضافية التي تؤدي إلى الزيادة الحادة في قيمة المجموع الكلي.

وفضلاً عن ذلك فقد أعرب المشاركون عن القلق إزاء المساعدة غير الملائمة التي توفرها اللجنة الاقتصادية لأفرقة للبلدان الأفريقية في تنفيذ "نظام الحسابات الوطنية لعام 1993". وقد أكدت لجنة المعلومات الإنمائية ولجنتها الفرعية المعنية بالإحصاءات أن تنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام 1993 يتطلب تفاصيل كثيرة، فعلى سبيل المثال من الصعب تحقيق الإطار الزمني المقترن الذي يستغرق مدة 15 شهراً لنشر البيانات، حيث إن البيانات الأساسية ليس من السهل الحصول عليها.

وقد أوصى، في الختام، بإنشاء آلية على الصعيدين الوطني والإقليمي لرصد عملية تنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام 1993.

المرفق الرابع- التوصيات الصادرة عن الدورة الثالثة للجنة المعلومات الإنمائية نظام الحسابات الوطنية لعام 1993 (SNA) في أفريقيا. (الدورة الثالثة للجنة المعلومات الإنمائية الوثيقة المترافق:

- حالة تنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام 1993 المسائل التي أثيرت:

لوحظ أن القيود المتعلقة بالموارد البشرية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد منعت اللجنة من إجراء تقييم متعمق لتنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام 1993؛

تم تسلیط الضوء على استعراض أنشطة المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (AFRISTAT) والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) في مجال الحسابات الوطنية، ومواءمة المنهجيات، ونوعية البيانات، وتوقيتها، والمقارنة والامتثال لمعايير النشر الدولية.

الإجراءات الموصى بها:

- ينبغي إقرار استراتيجية للتنفيذ على الصعيد القطري؛
- ينبغي للحكومات الأفريقية توفير الموارد المالية والبشرية الملائمة للمكاتب الإحصائية الوطنية؛
- وينبغي تشجيع برامج التدريب المتخصص.

المرفق الخامس- التوصيات الصادرة عن الدورة الثالثة للجنة المعلومات الإنمائية

- (1) أخذت اللجنة الفرعية علمًا بالمستوى الضعيف لنقل المعرفة الفنية إلى الخبراء الوطنيين من جانب الخبراء الزائرين، والأفقار إلى الاستمرارية في الإجراءات التي يتعين اتخاذها في هذا الصدد؛ والأفقار المتواصل للموارد المالية والبشرية للتمكن من اتخاذ الإجراءات الفعالة لتنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام 1993؛
- (2) أعربت اللجنة الفرعية عن القلق إزاء احراز نسبة صغيرة فقط من الدول الأعضاء تقدماً مرضياً فيما يتعلق بتنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام 1993؛
- (3) أعربت اللجنة الفرعية عن القلق فيما يتعلق بعدم كفاية المساعدة التي توفرها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للبلدان الأفريقية فيما يختص بتنفيذ "نظام الحسابات الوطنية لعام 1993"؛
- (4) أوصت اللجنة الفرعية بأن تؤدي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة دوراً أساسياً في تنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام 1993، مع التأكيد بصفة خاصة على أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك حلقات العمل، والتدريب، وتوفير الموارد والبعثات الاستشارية، وضمان التعاون الفعال مع المؤسسات الإقليمية الأخرى.

المرفق السادس- تعريف معالم التطور

المعلم صفر- تطوير البيانات الأساسية بشأن الإنتاج، وأسعار التجارة، وما إلى ذلك...

المعلم 1- تجميع المؤشرات الأساسية لإجمالي الناتج المحلي:

- المصروفات النهائية لإجمالي الناتج المحلي بمعدل الأسعار الحالية أو الأسعار الثابتة؛

- إجمالي الناتج المحلي حسب نوع النشاط الاقتصادي بمعدل الأسعار الحالية والأسعار الثابتة؛

المعلم 2- تجميع إجمالي الدخل الوطني والمؤشرات الرئيسية الأخرى:

- إجمالي الاقتصاد، المجاميع الكلية الرئيسية؛

- الحسابات الخارجية للدخل والتحويلات الرئيسية؛

- الحسابات الرأسمالية والمالية لبقية العالم.

المعلم 3- تجميع حسابات القطاعات المؤسسية (الخطوة الأولى):

- حسابات الإنتاج لجميع القطاعات المؤسسية؛

- توليد الدخل، تخصيص الدخل الرئيسي، التوزيع الثانوي للدخل، استخدام الدخل، والحسابات الرأسمالية والمالية للإدارة العامة.

المعلم 4- تجميع حسابات القطاعات المؤسسية (الخطوة المتوسطة):

- توليد الدخل، التوزيع الثانوي للدخل، استخدام الدخل، الحسابات الرأسمالية والمالية للإدارة العامة.

المعلم 5- تجميع حسابات القطاعات المؤسسية (الخطوة النهائية):

- الحسابات المالية لجميع القطاعات المؤسسية غير الإدارة العامة.

المعلم 6- حسابات التدفقات الأخرى والميزانيات العمومية:

- تغيرات أخرى في حسابات الأصول لجميع القطاعات المؤسسية؛

- الميزانيات العمومية.